مجلة كلية الإمام الجامعة للعلوم الإنسانية والشرعية

تصدر عن

كلية الإمام الجامعة

العنوان:

العراق – صلاح الدين

ISSN : (٢٧٠٨-١٦٦٤)

المجلد ١/العدد (الثالث)/ : : 2023

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق

بغداد (٢٣٤٩ لسنة ٢٠١٩)

E-mail: iuc_ journal@alimamunc.edu.iq

٥

مجلة كلية الامام الجامعة

journal of Al-Imam University College

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	الجهة المنوسب اليها	الايميل	الصفحة
١	أ.م.د. مهند حمد أحمد الكربولي	سليمان بن الاشعث السجستاني من كتاب أسماء الرجال في رواة أصحاب الحديث لشرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ-١٣٤٢ م) (تحقيق)	جامعة الانبار- مركز الدراسات الاستراتيجية	dr.muheneidalkarboly1973@uoanbar.edu.iq	٦ -١٩
٢	م.د.حامد محمد علي البلداوي	الحماية الدولية العامة والخاصة لأفراد الخدمات الطبية أثناء النزاعات المسلحة	كلية الإمام الجامعة/ قسم القانون	hamedali196666@gmail.com	٢٠ - ٣٨
٣	م.م علي خالد شاكر البلداوي	السياسة الجنائية العراقية في مكافحة جريمة المخدرات	قسم القانون-كلية الإمام الجامعة-العراق	alikhalid199467@gmail.corn	٣٩ - ٦٢
٤	ا.م.د. أسماء عامر عبدالله	بناء السلام في اطار المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩	جامعة تكريت/ كلية الحقوق		٦٣ - ٨٠
٥	ا.م.د. بشير سهان احمد	الجهود الدولية لمكافحة جريمة الإبادة البيئية	جامعة تكريت/ كلية الحقوق		٨١ - ٩٩
6	م.د غزوان عبد جاسم	Centuries of a phenomenal stage English Drama from Renaissance to Victorian age Centuries of a phenomenal stage English Drama from Renaissance to Victorian age	جامعة سامراء	ghazwanabed@gmail.com	١٠٠ – ١٣٠
٧	م.م مصطفى جاسم محمد م.م محمود علي محمود م.د محمد احمد علي	أحكام اكتساب وفقد الجنسية (دراسة مقارنة)	وزارة التربية وزارة التربية وزارة التربية	mustafa_jasim89@yahoo.com momo9482@gmail.com moh99ahmed99ali@gmail.com	١٣١ – ١٥٤

(الجهود الدولية لمكافحة جريمة الابادة البيئية)

The INTERNATIONAL EFFORTS TO COMBAT THE CRIME OF (ECOCIDE)

أ.م.د بشير سبهان احمد
كلية الحقوق – جامعة تكريت
+967729135188

Dr. Basheer Sabhan Ahmed
Faculty of Law - Tikrit University
Dr.bashersabhan@tu.edu.iq
+967729135188

المستخلص :

على مدار عقود، فشلت مفاوضات المناخ في الحد بشكل كبير من النشاطات المضرة بالبيئة، وان استخدام تدمير البيئة كسلاح في الحرب يعد امر خطير للغاية، فهو نشاط يدمر عددًا لا يحصى من الأنظمة البيئية في ذات الوقت، وهو كذلك يفاقم تغير المناخ. ان التفاوض الان ليس ما هو مطلوب، فلا يمكننا التفاوض مع من يستخدم أسلحة محرمة دولياً في الحروب بقصد ابادة مناطق بأكملها لغرض "الانتصار الزائف" في الحرب. ويكمن دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة جريمة الابادة البيئية من خلال عدد من الاتفاقيات الدولية التي تشكل في مجملها القانون الدولي البيئي، وكذلك من خلال عدد من البرامج كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما ان القضاء الدولي يلعب دوراً مؤثراً في مكافحة جريمة الابادة البيئية وضمان الوصول إلى العدالة من خلال المحاكم في المسائل البيئية، وهنا لابد من الإشادة بالتقدم الحاصل على مستوى عمل المحكمة الجنائية الدولية بتوسعة إختصاصها لغرض التصدي لجريمة الابادة البيئية على وجه الخصوص وأنها حسمت اخيراً الجدل حول طبيعة تلك الجرائم باعتبارها داخلة ضمن الجرائم ضد الانسانية.

الكلمات المفتاحية: الإبادة البيئية- برنامج الأمم المتحدة للبيئة-المحكمة الجنائية الدولية.

Abstract

Over decades, climate negotiations have failed to significantly reduce in environmentally damaging activities. The use of the destruction of the environment as a weapon of war is a very dangerous thing, it is an activity that destroys countless ecosysterns at the same time, It also exacerbates climate change. Negotiations are not what is needed now. We can't negotiate with those who use internationally banned weapons in wars to annihilate whole regions for the purpose of "false victory" in the war. The role of the United Nations in the fight against the crime of Ecocide is through a number of international conventions which constitute, in general, international environmental law, As well as through a number of programs, such as the United Nations Environment Program. Also, the international judiciary plays an effective role in combating the crime of Ecocide and ensuring access to justice through the courts in environmental matters. The progress achieved by the International Criminal Court in extending

its competence to address the crime of environmental destruction Especially as it has finally settled the debate over the nature of these crimes as part of the crimes against humanity.

Keywords: environmental genocide, United Nations Environment Program, International Criminal Court.

المقدمة:

طوال عقود حاول المجتمع الدولي من خلال عدد من المؤتمرات ومفاوضات الدولية أنَ يَجِدّ من مشكلة المناخ والنشاطات المضرة بالبيئة لكنه فشل في ذلك إذْ أنّ الاضرار بالبيئة بدأ يأخذ منحى آخر فاصبح تدمير البيئة سلاح في الحرب، وهذا الامر يُعدَ أمراً خطيراً للغاية فهو نشاط يدمر عددًا لا يحصى من الأنظمة البيئية في الوقتِ ذاتِهِ وهو يفاقم من مشكلة تغير المناخ. أنّ التفاوض ليس ما هو مطلوب الان. فلا يمكننا التفاوض مع إستخدام أسلحة محرمة دولياً في الحروب بقصد إبادة مناطق بأكملها لغرض "الانتصار الزائف" في الحرب. ما هو مطلوب هو تغيير في القانون - لمنع النشاط الخطير المتمثل في تدمير البيئة في المقام الأول. وهنا يبرز دور منظمة الامم المتحدة باعتبارها يمكن عدها ممثلاً للمجتمع الدولي، ويكمن دور منظمة الأمم المتحدة في التصدي لجريمة الابادة البيئية من خلال عدد من الاتفاقيات الدولية التي تشكل في مجملها القانون الدولي البيئي وكذلك من خلال عدد من البرامج، كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما ان المحكمة الجنائية الدولية ونظراً للعلاقة التي تربطها بالمنظمة الاممية فأنها يمكن ان تلعب دوراً مؤثراً في التصدي لجريمة الإبادة البيئية وهنا لابد من الاشادة بالتقدم الحاصل على مستوى عملها من خلال توسعة اختصاصها لغرض التصدي لجريمة الإبادة البيئية على وجه الخصوص وأنها حسمت اخيراً الجدل حول طبيعة تلك الجرائم باعتبارها داخلة ضمن الجرائم ضد الانسانية.

اهمية البحث:

العصر الجيولوجي الذي نعيش فيه، والمعروف باسم (الأنثروبوسين)، سمي بهذا الاسم لأن أنشطة الجنس البشري تؤثر على الحالة الطبيعية للأرض بطريقة لم يسبق لها مثيل من قبل. وأبرز مثال على ذلك هو الغلاف الجوي الذي يجري الاضرار به من خلال انبعاث الغازات من استخدام الوقود الأحفوري: ثاني أكسيد الكربون والميثان ومركبات الكربون الكلورية فلورية الخ. ويستخدم مصطلح الإبادة البيئية للإشارة إلى التأثير المدمر للإنسانية على بيئتها الطبيعية. بصفتنا مجموعة من الكائنات المعقدة، التي ترتكب الإبادة البيئية من خلال الاستغلال غير المستدام لموارد الكوكب. أنّ الابادة البيئية التي نشهدها هي أحد أعراض الاستهتار والمكافأة على حساب الضرر الذي يحدث. أن الجنس البشري يرتكب الإبادة البيئية، من خلال آثار الحضارة الصناعية على البيئة العالمية. ومما فاقم الامر وزاد فيه سواءً هو دخول البيئة الطبيعية في معادلة الحرب ومحاولة استخدام الاضرار بالبيئة الطبيعية كنوع من الاسلحة، وعليه فأن حماية البيئة في زمن السلم تُعدّ امراً مهماً كما ان توفير الحماية للبيئة الطبيعية في زمن الحرب تُعدّ ضرورة لابد منها.

أشكالية البحث:

جريمة الابادة البيئية تُعدُ من الجرائم الدولية التي ما يزال التصدي لها على المستوى الدولي دون مستوى الطموح، كما ان الكتابات حول هذ الموضوع ما تزال حكراً على الادبيات المؤلفة باللغة الانكليزية، اننا في هذا البحث نحاول تحديد مفهوم هذه الجرائم والتركيز على الجهود المبذولة على المستوى الدولي، على وجه الخصوص من قبل منظمة الامم المتحدة باعتبارها المنظمة التي يغطي نشاطها اغلب المجالات التي تهم المجتمع الدولي وتؤرقه كما ان كل دول العالم اعضاء فيها.

منهجية البحث:

يتضمن موضوع البحث شقين، الاول هو الجانب النظري من البحث وهدفه التأسيس لموضوع البحث، والثاني هو الجانب التطبيقي والذي تتم معالجته من خلال اسقاط الجانب النظري من البحث على ما هو متداول في الواقع وهو ما اوجب اعتماد الاسلوب التحليلي والوصفي استناداً الى المعلومات والبيانات المتوفرة عن الجوانب ذات الصلة بموضوع البحث.

هيكلية البحث:

سيتم تقسيم هذه البحث الى مبحثين، نخصص الاول لبحث مفهوم جريمة الابادة البيئية، فيما خصصنا المبحث الثاني لدراسة دور منظمة الامم المتحدة في مواجهة جريمة الابادة البيئية.

المبحث الاول

مفهوم جريمة الابادة البيئية

الانتهاكات التي تتعرض لها البيئة الطبيعية بدأت بالتعاظم حتى اضحت تؤرق المجتمع الدولي، جريمة الابادة البيئية او الـ(Ecocide) هي ظاهرة متكررة هيكليا تسهم في اختلال التوازن الشديد في نظام الكرة الأرضية البيئي الذي يدعم كل حياة على كوكبنا. ولغرض فهم ماهية هذه الجريمة والاحاطة بكل جوانبها ارتأينا تقسيم هذا المبحث الى مطلبين خصصنا الاول منهما لدراسة تعريف جريمة الإبادة البيئية وافردنا الثاني لأركان هذه الجريمة.

المطلب الاول

تعريف جريمة الابادة البيئية

تم استخدام كلمة (الابادة البيئية) لأول مرة في مؤتمر الحرب والمسؤولية الوطنية في واشنطن العاصمة في عام ١٩٧٠،إذ اقترح آرثر غالستون اتفاقا دولياً جديداً لحظر الأبادة البيئية. في عام ١٩٧٢ في مؤتمر ستوكهولم التابع للأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي اعتمد إعلان ستوكهولم، (Olof Palme) رئيس وزراء السويد، تحدث في خطابه الافتتاحي صراحة عن حرب فيتنام باعتبارها إبادة بيئية. واستمر التصدي للإبادة الإبيئية كجريمة. حيث قام المقرر الخاص، بنيامين ويتاكر، بإعداد تقرير ويتاكر، بتكليف من اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بشأن مسألة منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والذي تضمن فقرة تشير الى (أن بعض أعضاء اللجنة الفرعية اقترحوا توسيع تعريف الإبادة ليشمل الإبادة الثقافية أو الإبادة الجماعية، وكذلك الإبادة الإيكولوجية). استمرت مناقشة الجرائم الدولية في لجنة القانون الدولي في عام ١٩٨٧ م، إذْ اقترح أنّ "تشمل قائمة الجرائم الدولية" الإيكولوجية "، كما إحتوى مشروع قانون جرائم الحرب ضد الإنسانية وأمن البشرية الصادر في عام ١٩٩١ على ١٢ جريمة. وكانت أحداها متعلقة بـ "الضرر المتعمد بالبيئة (المادة ٢٦)"[١٢٩]. وفي عام ١٩٩٦، نشر المحامي الكندي / الأسترالي مارك غراي اقتراحه بشأن جريمة إيكولوجية دولية، استناداً إلى القانون الدولي الراسخ بشأن البيئة وحقوق الإنسان. حيث أنهّ قد أثبت أنّ الدول، والأفراد والمنظمات، التي تسبب أو تلحق الأذى بالبيئة الطبيعية على نطاق واسع، تنتهك واجب الرعاية المستحقة للإنسانية بشكل عام. واقترح أن يتم تحديد هذه الانتهاكات، حيثما تكون متعمدة أو متهورة أو مهملة، على أنها إيكولوجية حيث تنطوي على ضرر إيكولوجي جسيم أو واسع النطاق أو دائم[١٣٠]. وفي هذه الاثناء عملة لجنة القانون الدولي على تكليف فريق من أجل اعداد مشروع قانون للمسألة عن الضرر المتعمد والشديد للبيئة، وفي عام ١٩٩٨ استخدم مشروع هذا القانون كمصدر الهام للنظام الاساس للمحكمة الجنائية الدولية، ألاّ أنّ جريمة الابادة البيئية لم يتم ادراجها بشكل منفصل ولكن تم الاشارة اليها موزعة ضمن الجرائم الأربع الرئيسة وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بجريمة الحرب. وفي شهر مارس من العام ٢٠١٠م ، قدمت "محامية الأرض" البريطانية باتي هيغينز إلى الأمم المتحدة تعديلاً على نظام روما الأساس، تقترح فيه الاعتراف "بالإبادة البيئية" قانوناً باعتباره الجريمة الدولية الخامسة ضد السلام[١٣١]. ومما تقدم يتضح بانه على مدى القرن الماضي، الدول، وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وصفت حالات الإصابات الجماعية في إطار مألوف من العنف بين البشر: القمع السياسي، انتهاكات حقوق الإنسان، جرائم حرب، في بعض الأحيان حتى الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. مع ذلك، حيث من المحتمل بشكل

---

129 - Wikipedia: Ecocide, p.2-3. https://en.wikipedia.org/wiki/Ecocide#cite_note-:0-9 (30/12/2018)

130 - Mark Allan Gray: The International Crime Of Ecocide, California Western International Law Journal, Vol. 26 [1995], No. 2, Art. 3, P.215.

131 -Wikipedia, op.cit, p.3-4.

متزايد أن تكون مصادر الكارثة المعاصرة نتيجة للتدمير البيئي وتغير المناخ، فانه يجب تطوير مجموعة جديدة من الفئات والأدوات لوصف أشكال التدمير والتي هي بشكل غير المباشر، منتشرة وموزعة في الزمان والمكان. البيئة - سواء أكانت مبنية أو طبيعية أو متشابكة بين الاثنين -ليست خلفية محايدة ينشأ عنها العنف. كما أن تدميرها ليس هو من "الأضرار الجانبية" غير المقصودة للهجمات التي تستهدف أشياء أخرى. وبدلا من ذلك، يمكن أن يكون تدمير البيئة أو تدهورها على مدار فترة زمنية طويلة هي الوسيلة التي يسعى بها المتحاربون لتحقيق أهدافهم. على الرغم من أنّ العنف البيئي يختلف عن الحرب، إلا أنه متشابك معه؛ وكثيراً ما يكون ذلك نتيجة للصراع وعامل مساهم في انتشار وتفاقم عنف الدولة[١٣٢]. ويمكن تعريف جريمة الإبادة البيئية بأنّها (خسارة أو ضرر أو تدمير للأنظمة البيئية في إقليم معين، بحيث يتضاءل أو سوف يتضاءل بشدة التمتع السلمي من قبل السكان). وعلى مدار ٢٣ عامًا، فشلت مفاوضات المناخ في الحد بشكل كبير من النشاط الصناعي الخطير - وهو النشاط الذي يدمر الآن عددًا لا يحصى من الأنظمة البيئية، وهو الآن نشاط معترف به دوليًا بانه يساهم في تفاقم تغير المناخ. ذلك لأن التفاوض ليس ما هو مطلوب. لا يمكننا التفاوض مع تسريب خطوط أنابيب النفط، أو مع الشعاب المرجانية التي تموت. لا يمكننا التفاوض مع الأعاصير. ما هو مطلوب هو تغيير في القانون - لمنع النشاط الصناعي الخطير في المقام الأول. مع جريمة الإبادة الجماعية الدولية المعمول بها في المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، فإن الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية كبيرة - على سبيل المثال المديرين التنفيذيين ووزراء الحكومة - يصبحون مسؤولين جنائياً بشكل فردي عن الإبادة البيئية الإيكولوجية، الإبادة البيئية للمناخ، والإبادة البيئية للثقافية، أنهم بهور يتسببون أو يساهمون فيها. ويمكن اقتراح اعتبار الإبادة البيئية جريمة من قبل أية دولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية كتعديل لوثيقة نظام روما الأساس. بمجرد تقديمه، لا يمكن نقض التعديل، ويمكن للدول الأعضاء فقط التوقيع عليه أو الامتناع عن التصويت. عندما يوقع ثلثا الدول الأعضاء على تعديل، يصبح قانون[١٣٣]. كما يمكن ان تعرف هذه الجريمة بأنّها (تدمير مناطق واسعة من البيئة الطبيعية نتيجة لعمل النشاط البشري)[١٣٤]. او هي (تدمير مناطق واسعة من البيئة الطبيعية من خلال نشاط مثل الحرب النووية، والإفراط في استغلال الموارد، أو إلقاء المواد الكيميائية الضارة). او هي (تدمير كامل لمنطقة من البيئة الطبيعية، وخاصة من قبل البشر)[١٣٥]. كما تعرف بانها (أضرار واسعة النطاق لتدمير أو فقدان النظم الإيكولوجية في إقليم معين سواء كان ذلك من خلال البشر أو لأسباب

---

132 - Forensic Architecture-Department of Visual Cultures-Goldsmiths, University of London: ECOCIDE IN INDONESIA, https://www.forensic-architecture.org/case/ecocide-indonesia/ (8/12/2018).

133 - MISSION LIFEFORCE: ecocide law, https://www.missionlifeforce.org/ecocide-law/

134 - MERRIAM-WEBSTER DICTIONARIE: ecocide, https://www.merriam-webster.com/dictionary/ecocide (8/12/2018).

135 - https://www.dictionary.com/browse/ecocide (8/12/2018)

أخرى، لدرجة أن التمتع السلمي من قبل سكان تلك المنطقة قد تضاءل أو سوف يتقلص بشدة)[١٣٦]. ويمكن للباحث هنا ان يسوق تعريفه الذي يقترحه بناءً على ما تقدم فجريمة الابادة البيئية هي (الاضرار المتعمد من قبل بني البشر بالبيئة الطبيعية لمنطقة ما الى درجة تحول دون تمتع ساكني تلك المنطقة بالبيئة الطبيعية لها بشكل سلمي).

المطلب الثاني

اركان جريمة الابادة البيئية

جريمة الإبادة البيئية حالها حال كل الجرائم تحتاج لوجود مجموعة من الأركان حتى نكون أمام جريمة مكتملة يمكن على أساسها اخضاع مرتكبها المُسآئلة، وهذه الأركان هي الركن المادي والركن المعنوي والركن الشرعي واخيراً الركن الدولي ولقد افردنا لكل واحد من هذه الاركان فرع مستقل.

الفرع الاول

الركن المادي

يُعدّ الركن المادي للجريمة هو المظهر الخارجي الذي يتحقق من خلاله الاعتداء على مصلحة يحميها القانون من خلاله تتم الافعال التنفيذية للجريمة، فهو فعل مادي خارجي ذو طبيعة ملموسة يمكن ادراكه بالحواس، عكس المعتقدات والافكار والنوايا فهي مشروعة طالما أنها لم تتجسد في شكل سلوك ظاهري مادي في العالم الخارجي[١٣٧]. أفعال أو إهمال مرتكب الجريمة التي تسبب أو ساهمت أو قد يُتوقع منها أن تسبب أو تساهم في ضياع أو ضرر إيكولوجي أو مناخي أو ثقافي خطير أو تدمير للنظام الإيكولوجي أو الأنظمة البيئية في إقليم معين او أقاليم، كما إنّ نشاط مرتكب الجريمة يقلل من التمتع السلمي من جانب السكان. وأن يكون مرتكب الجريمة من كبار الأشخاص في سياق أنشطة الدولة أو الشركات أو أي كيان آخر في أوقات السلم أو الصراع[١٣٨]. ويتمثل الركن المادي في الجريمة البيئية بسلوك مادي يأخذ شكل عمل او امتناع عن عمل من شخص من الاشخاص المعنوية او الطبيعية وتتنوع الافعال بقدر تعدد وتنوع العناصر المختلفة للقيمة الاجتماعية التي هي محل تجريم، وكذلك النتيجة الجرمية المكونة للفعل المادي تتمثل في الضرر او الخطر الحال او المؤجل الذي يسببه الفعل[١٣٩]. يرى الباحث هنا ان الجريمة البيئية هنا يمكن ان تتحقق بارتكاب

---

136 - Forensic Architecture-Department of Visual Cultures-Goldsmiths, University of London: ECOCIDE IN INDONESIA, https://www.forensic-architecture.org/case/ecocide-indonesia/ (8/12/2018).

١٣٧ - د. عادل ماهر الالفي: الحماية الجنائية للبيئة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص٢٤٩.

138 - eradicating ecocide: Ecocide Law, research available at the web site: https://eradicatingecocide.com/the-law/the-elements/ (22/12/2018)

١٣٩ - محمد علي سكيكر: الوجيز في جرائم البيئة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص٢٨.

افعال تضر بالبيئة بشكل كبير تحيل دون التمتع بالبيئة الطبيعية كما يمكن ان تأخذ شكل الامتناع عن القيام بالرد الضروري من جانب الجهة المسؤولة عن حماية البيئة تجاه اي انتهاك او اضرار بالبيئة الطبيعية. كما ان الباحث يرى بأنّ الخطر الذي يترتب على إرتكاب الافعال المادية لجريمة الابادة البيئية هي أكبر وأكثر خطراً مما هو موجود في باقي الجرائم كالقتل والسرقة، وكذلك الضرر المترتب عليها يُعدٌ أكبر واوسع انتشاراً إذ يشمل بضرره البشرية جمعاء.

الفرع الثاني

الركن المعنوي

الجريمة عموماً ليست ركناً مادياً فقط بل ركناً نفسياً كذلك، ويمثل الركن المعنوي الجانب النفسي لماديات المكونة للجريمة. ان العلاقة بين الركن المعنوي للجريمة وبقيّة الاركان لأي جريمة علاقة فعالة اذ لا يوجد الركن المعنوي ما لم يوجد بقيت الاركان، حيث ان عدم وجود نص تجريم ينفي صفة الجريمة عن الفعل، اما العلاقة بالركن المادي فالركن المعنوي انعكاس لماديات الجريمة في نفسية المجرم، فالإرادة تتجه الى تحقيق تلك الماديات[١٤٠]. ويتخذ الركن المعنوي صورة القصد الجنائي في جريمة تلويث البيئة شأنها شأن الجرائم الاخرى فتضحى به الجريمة (عمدية) او يتخذ صورة الخطأ غير العمدي فتصبح به الجريمة (غير عمدية). جدير بالإشارة أنّ هناك في القضاء المقارن إتجاهاً يقيم المسؤولية عن إرتكاب جريمة الإبادة البيئة على اساس الصفة المادية لتلك الجرائم بصرف النظر عن القصد الجنائي فيها –بصورتيه التقليديتين- اي دون اعتداد الركن المعنوي[١٤١]. ويذهب معنى الركن المعنوي إلى الجانب النفسي لمرتكب الجريمة البيئية، أي الإرادة التي تصاحب السلوك، والتي هي الرابط الأخلاقي بين السلوك والإرادة التي انبثقت منها. إن جوهر الركن المعنوي للجريمة ينطوي على نية مرتكب الجريمة أن ينتج النتيجة الجنائية التي يريد تحقيقها عن طريق ارتكاب الأفعال المؤدية إليه. وبالتالي، لا يكفي الحكم على وجود جريمة دولية مثل ارتكاب فعل غير قانوني يؤدي إلى عواقب جنائية، ولكن أيضا أن الفعل يشكل جريمة مستمدة من إرادة الإضرار بالمصالح التي يحميها القانون الجنائي الدولي[١٤٢]. ولذلك، يُعدّ بعضهم الركن المعنوي في الجريمة هو ركن المسؤولية. وبذلك، يكون الركن المعنوي في الجريمة هو العلاقة النفسية التي تربط بين الفعل المرتكب والفاعل وينبغي أن يكون الفاعل مرتكب الفعل اهلاً لتحمل المسؤولية الجنائية، وهنا ينبغي ان تتوفر لديه الإرادة والادراك الذين يعتد بهما القانون، كما يجب ان تنصرف تلك الإرادة إلى ماديات الجريمة [١٤٣]. وكانت أفعال مرتكب الجريمة أو الامتناع عنها متهورة عندما

---

١٤٠ - ابتسام سعيد الملكاوي: جريمة تلويث البيئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص٧٥

١٤١ - د. عادل ماهر الالفي، مصدر سابق، ص٣١١-٣١٢.

١٤٢ - عبد الله علي عبو: دور القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان، دار دجلة، الأردن، 2008 ، ص٩٢.

١٤٣– د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات ـــ القسم العام، ط١٠، دار النهضة العربية, القاهرة، ١٩٨٤، ص٤١٥.

يكون مرتكب الجريمة على علم أو كان ينبغي أن يكون على علم بإمكانية حدوث ضرر إيكولوجي أو مناخي أو ثقافي[١٤٤]. ويجد الباحث هنا بأنّ الركن المعنوي في الجرائم البيئية العادية يمكن أنّ يأخذ صورة عدم الاحتياط او الاهمال او عدم مراعاة القوانين البيئية، إلا أنّ الأمر مختلف فيما يتعلق بجريمة الابادة البيئية حيث ان الضرر اكبر واوسع انتشاراً ويمكن ان يمتد الى اقاليم دول اخرى، كما يكمن ان يأخذ صورة احدى وسائل الحرب، وهنا يطالب الباحث بتشديد المسؤولية عن الجريمة بان تكون شاملة النية والاهمال وهذا من شأنه أنّ يخلق واجب الرعاية في أحداث الإيكولوجية التي تحدث بشكل طبيعي وكذلك خلق المسؤولية الجنائية عن الإبادة الجماعية التي تسببها الإنسان.

الفرع الثالث

الركن الشرعي

ينبغي ان يكون النص الجنائي واضحا وهذا مما يتطلبه مبدأ الشرعية وبالشكل الذي يسهل عمل القاضي الجنائي، إلا أنّ مما يمكن ملاحظته بأن هذا الأمر مستبعد في التشريع الجنائي البيئي، فنتيجة لكثرة القوانين والتشريعات الجزائية أصبح هذا الأمر يشكل عائقا أمام القاضي الجنائي، أضف إلى ذلك إشكالية التطبيق المكاني والزماني للنص البيئي والتي تبرز هنا بشكل واضح فضلاً عن الطابع التقني الذي يطغى على القانون البيئي، وهذا كله نتيجة للخصوصية التي تتمتع بها الجريمة البيئة[١٤٥]. والجريمة عموماً هي في جوهرها سلوك غير مشروع، وعدم المشروعية هذه تتحصل من خضوع السلوك لوجود نص في القانون يجرمه (سواء أكان هذا السلوك قيام بفعل أم امتناعاً عنه). وركن الجريمة الشرعي هو مجرد وصف أو تكييف يسبغه القانون على السلوك ما، وبهذا يتميز الركن الشرعي عن الركن المادي والمعنوي للجريمة[١٤٦]. ومما تقدم يتبين بان المقصود بالركن الشرعي (القانوني) هو النص القانوني الذي يحظر إرتكاب الجريمة ويعاقب مرتكبها، وذلك امتثالاً لمبدأ الشرعية الجنائية – مبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص- ولا يكون موضعاً للتكليف إلاّ من كان قادراً على إدراك او فهم خطاب التكليف، ولا يكلف أحد فوق طاقته والأصل في الأشياء الإباحة ولا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود النص[١٤٧]. ويتمثل الركن الشرعي بالنسبة لجرائم الإبادة البيئية في الفعل الصادر من دولة ما والذي يكون مخالفا لمبادئ وقواعد القانون الجنائي الدولي وعليه تكون الدولة مرتكبه الفعل مسؤولة عن تصرفاتها مسؤولية جنائية دولية، ونتج عن ذلك الفعل ضرر بدولة أخرى، سواءاً كانت هذه القاعدة واردة في احد قواعد

---

144 - eradicating ecocide: Ecocide Law, op.cit.

١٤٥ - راضية مشري: المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي عن الجريمة البيئية، مداخلة في المؤتمر الدولي حول " النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري "، يومي ٩-١٠ ديسمبر ٢٠١٣، مخبر الدراسات القانونية البيئية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، ٢٠١٣، ص٣-٤.

١٤٦– د. علي حسين خلف و د. سلطان عبد القادر الشاوي: المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد, ١٩٨٢، ص١٥١.

١٤٧ - م. م. مازن خلف ناصر: الأحكام القانونية الخاصة في مجال التلوث البيئي، مجلة كلية الحقوق/ جامعة النهرين، المجلد: ١٦ الاصدار: ٤، ٢٠١٤، ص٢٣١.

القانون الدولي العرفية غير المكتوبة او في معاهدة دولية او ان الدولة لم تخالف قواعد القانون الجنائي الدولي وانما تعسفت في استخدام حقها بقصد الإضرار بدولة اخرى، مثلاً تقوم احدى الدول بحرق مواد على أراضيها مما يؤدي الى تلوث البيئة في الدولة او الدول المجاورة لها، فإذا ثبت بأن الدولة قد خالفت قواعد القانون الدولي او تعسفت في استعمال حقها تكون مسؤولة عن تعويض الطرف الآخر الذي أصابه الضرر، وعن الأضرار التي لحقت به، وبالعكس من ذلك إذا كان الفعل الذي قامت به الدولة مشروعا فلا يترتب على عملها قيام المسؤولية الدولية، وإن أدى ذلك الى حدوث الأضرار بالطرف الآخر، كأن تقوم دولة برفع أسعار بضائعها للأضرار بدولة أُخرى مادام هذا الفعل غير مخالف لقواعد القانون الدولي المكتوبة وغير المكتوبة[١٤٨]. وهنا يرى الباحث أنّ الركن الشرعي (القانوني) لجريمة الإبادة البيئية متوفرة بالرغم من كثرة التشريعات والقوانين وكذلك الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تتعلق بجريمة الإبادة البيئية والتي تشكل احياناً سبباً لإرباك القاضي الوطني أو حتى القاضي الدولي عند محاولة اصدار أحكام تتعلق بهذه الجريمة.

الفرع الرابع

الركن الدولي

الركن الدولي هو ما يميز الجريمة الدولية بشكل عام عن الجريمة الداخلية، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما:-

العنصر الأول/الشخصي:- الجرائم البيئية الدولية بموجب القانون الجنائي الدولي هي الجرائم التي يرتكبها شخص من القانون الدولي، سواء أكانت دولة أم منظمة دولية، وقد يكون الفرد مسؤولاً جنائياً عن الجرائم البيئية الدولية في إطار المسؤولية الجنائية الفردية.

العنصر الثاني/الموضوعي:- تحمي التشريعات الجنائية الدولية أي مصالح يشكل الهجوم عليها جريمة بيئية، ويمكن أن يتكون العنصر الدولي من امتداد الضرر البيئي خارج إقليم الدولة، إما عن طريق ضرر عابر للحدود يمتد إلى دولة أخرى أو يمتد إلى منطقة أخرى مصنفة على أنها تراث مشترك للبشرية؛ في هذه الحالة، يُعدّ قلة من الفقهاء الأضرار البيئية دولية بالضرورة كتلك المرتبطة بالرياح أو الأجسام المائية الملوثة وهذه مكونات بيئية تتحرك بحرية بطبيعتها من دون حدود دولية[١٤٩]. ويرى الباحث أن الدعامة الدولية في الجريمة البيئية مهمة جدا، ويمكن أن تكون سببا لتعبئة المجتمع الدولي لوقف كل جريمة بيئية وردع المجرم أيا كانت جنسيته او صفته.

---

١٤٨ - د. سهيل حسين الفتلاوي: الموجز في القانون الدولي العام، ط١، دار الثقافة لنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢٠٢ وما بعدها.

١٤٩ - بو غالم يوسف: المساءلة عن الجرائم البيئية في القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر-١-، ٢٠١٤، ص٣٥.

المبحث الثاني

جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة جريمة الابادة البيئية

إذا كان دخول فكرة الإبادة الإيكولوجية في ترسانتنا القانونية يبدو أمراً صعباً اليوم، فإن وجودها المتزايد في المناظرات يدعونا إلى إعادة النظر في علاقتنا مع الطبيعة والقيمة التي نعطيها لها ونكون متجهين للتغيير. كما إنها جزء من حركة لم تعد فيها الطبيعة مجرد كائن يمكننا التخلص منه وفقا لإرادتنا الحسنة، بل هي تشكل موضوع في حد ذاتها، ومن وجهة نظر قانونية، ترى ماري أنجيلي هيرميت، المديرة السابقة للأبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية والتقنية، أنه (إذا أعطيت شخصية قانونية لشخصية غير إنسانية، فهي ثورة صغيرة بحد ذاتها تعني حدوث تغيير معين في الجانب الأنثروبومترية أو المركز البيولوجي لتصورنا للعالم والإنسان وبيئته) في أوائل عام ٢٠١٧، اعترفت نيوزيلندا بنهر وانجانوي، شخصية قانونية، يليها في الهند نهري الغانج ويامونا (وقد تم إلغاء هذه القرارات الأخيرة فيما بعد) وبالتالي، فإن هذه القوانين الجديدة الممنوحة تسمح للمواطنين بالاستيلاء على العدالة وعلى نفس المنوال، اعترفت دساتير اكوادور وبوليفيا، في السنوات الأخيرة، بحقوق لصالح الطبيعة[١٥٠]. لقد اسهمت منظمة الامم المتحدة بشكل كبير في حماية البيئة بشكل عام والتصدي لأي انتهاك لها من خلال الجهود التي بذلتها لعقد عدد من المؤتمرات الدولية وإبرام عدد من الاتفاقيات لحماية البيئة والتصدي لك ما يهددها، فضلاً عن الدور الذي لعبته من خلال برنامج الامم المتحدة لحماية البيئة. ولا يفوتنا في هذا المقام ان نشير الى الدور الذي يمكن ان تلعبه المحكمة الجنائية الدولية في التصدي لجريمة الإبادة البيئية على الرغم من أنّ ما يربطها بمنظمة الامم المتحدة هو معاهدة إلّا أنّ عملها إنّما يشكل مع جهود منظمة الامم المتحدة وحدة واحدة للتصدي لهذا الجريمة الخطيرة لذلك سوف نعالج في هذا المبحث جهود منظمة الأُمم المتحدة في مكافحة جريمة الإبادة البيئية من خلال مطلبين خصصنا الاول منهما لمعالجة برنامج الامم المتحدة للبيئة والثاني للاتفاقيات الدولية التي أبرمتها منظمة الامم المتحدة او كان إبرامها تحت إشرافه، كما افردنا مطلب ثالث لمعالجة دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة جريمة الإبادة البيئية.

المطلب الاول

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

من أجل وضع توصيات (مؤتمر ستوكهولم) عام١٩٧٢م، الذي أعترف بقضية البيئة باعتبارها قضية دولية، ووضع مفهومها في إطار مؤسسي تابع للأمم المتحدة، وقد أصدرت الجمعية قرارها المرقم (٢٩٩٧) في الخامس

[150] - Marisa Fonseca: Vers une reconnaissance de l'écocide?, Février 2018, p.5. http://www.lafabriqueecologique.fr/ecocide (23/12/2018)

عشر من كانون الاول عام ١٩٧٢م والذي أنشأ بموجبه برنامج الامم المتحدة للبيئة[١٥١]. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو برنامج الأمم المتحدة الرئيسي المعني بالبيئة الطبيعية. وقد عزز جدول أعمال القرن ٢١ (الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو ١٩٩٢) ولاية هذا البرنامج، وقد اعتمد مجلس إدارة البرنامج إعلان (نيروبي) بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ٧ شباط ١٩٩٧ ويرأسه مدير تنفيذي، اما جمعية الأمم المتحدة للبيئة وهي هيئة صنع القرار في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. والتي بدئت من عام ٢٠١٣، اما مجلس الإدارة، والذي تم تغيير اسمه فيما بعد الى جمعية الأمم المتحدة للبيئة بموجب قرار الجمعية العامة 67/251 المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، فقد تم توسيع عضويته بموجب قرار الجمعية العامة (67/213) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقد عُقدت الدورة الأولى في حزيران/يونيه ٢٠١٤[١٥٢]. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) هو الصوت الذي ينادي بالقضايا البيئية في منظومة الأمم المتحدة. يعمل البرنامج كحافز ومناصر ومربّي ومُيسِّر لتعزيز الاستخدام الرشيد والتنمية المستدامة للبيئة العالمية. يشمل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييم الظروف والاتجاهات البيئية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛ وصياغة الأدوات البيئية الدولية والوطنية؛ وتعزيز المؤسسات لممارسة الإدارة السليمة للبيئة. ولدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تاريخ طويل في المساهمة في تطوير وتنفيذ القانون البيئي من خلال عمله التشريعي أو من خلال تسهيل المنتديات الحكومية الدولية لتطوير الاتفاقات والمبادئ التوجيهية البيئية متعددة الأطراف لمواجهة التحديات البيئية العالمية[١٥٣]. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للبيئة حول العالم من أجل الاستجابة للكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والأزمات التي يتسبب فيها الإنسان. وفي العقدين الماضيين، دعمت منظمة الأُمم المتحدة للبيئة عشرات البلدان والأقاليم المتضررة من الأزمات، بما في ذلك أفغانستان وهايتي والعراق وسيراليون. وهي تقدم حلولاً بيئية مبتكرة وفعالة تساعد البلدان على الاستجابة للأزمات والاستعداد لحالات الطوارئ في المستقبل. كما تعمل على تقليل الآثار الضارة للتدهور البيئي على رفاه الإنسان[١٥٤]. كما يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور محفز وتشجيعي وتعليمي وتسهيلي في تعزيز الاستخدام الحكيم للبيئة العالمية وتطويرها بطريقة مستدامة. في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤، وقعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) على ترتيب عمل ينظم التعاون بين المنظمتين. يهدف هذا الترتيب إلى تعزيز التعاون بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المجالات التالية:

- تغير المناخ (الأنظمة الإيكولوجية الجبلية والقطبية).
- إدارة النظم الإيكولوجية (الأرضية والبحرية).

---

١٥١ - طلال بدر عبد الله الحمداني: دور برنامج الامم المتحدة للبيئة في حماية البيئة الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص٣٢.

١٥٢ - الامم المتحدة: وثائق الامم المتحدة، البيئة، مكتبة داغ همرشولد، http://research.un.org/ar/docs/environment/unep (٢٠١٨/١٢/٢٣)

١٥٣ - الامم المتحدة: برنامج الامم المتحدة للبيئة، https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/united-nations-environment-programme/ (٢٠١٨/١٢/٢٣)

١٥٤ -تقرير متاح على الرابط التالي: https://www.unenvironment.org/ar/node/651

- كفاءة الموارد والإنتاج والاستهلاك المستدامين (تبادل المعلومات)
- التصرف في المواد الخطرة والنفايات والتخلص منها.
- السياسة البيئية.

في إطار التعاون، تتعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم الأطراف القطرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحسين مهاراتهم العلمية والتكنولوجية لمواجهة التحديات المتعلقة بالإدارة البيئية، والحفظ والاستعمال المستدام للموارد الطبيعية والحفاظ على النظم الإيكولوجية السليمة. من الآثار المتزايدة لتغير المناخ[١٥٥]. ويرى الباحث بأنّ برنامج الامم المتحدة للبيئة قد أسهم بشكل كبير في تغيير واقع الحماية البيئية من خلال تطوير القانون البيئي والمساهمة في انفاذه، او المساهمة في تنظيم المنتديات الحكومية او الدولية لأبرام الإتفاقيات البيئية الدولية الشارعة وكذلك المبادئ التوجيهية للتصدي للتحديات البيئية الدولية ومن أهمها جريمة الإبادة البيئية.

المطلب الثاني

الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

تلعب المعاهدة الدولية دورا أكبر في مجال القانون الدولي والسيادة واحترام مبادئه. المعاهدات الدولية هي المصدر الرئيسي للقانون الدولي العام المعاصر، وأصبحت الآن في المركز الأول بين مصادر القانون الدولي بعد احتلال المركز الذي تشغله الأعراف الدولية[١٥٦]. تختلف الاتفاقيات الدولية من حيث النطاق. هناك اتفاقيات دولية تحتوي على قواعد تحكم المجتمع الدولي بأكمله، مثل اتفاقية لندن ١٩٧٣ م بشأن تلوث البحار، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون في عام ١٩٨٥ م والاتفاقيات الموقعة في ضوء قمة الأرض(مؤتمر ريو) في عام ١٩٩٢، وهناك اتفاقيات إقليمية أكثر فعالية من سابقاتها. من حيث الأطراف. هناك اتفاق ثنائي ومتعدد الأطراف، وكلها تشترك في خصائص الالتزام والتعاون ومدى ملائمتها للتغيرات البيئية التي تحدث في المجتمع الدولي مع مراعاة مصالح جميع البلدان، مثال على الاتفاقيات الثنائية، في العراق، اتفاقية حماية طيور الحبارى بين العراق والإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٩ والتي تهدف إلى حماية طيور الحبارى ونشرها، وما يميز الاتفاقيات أو المعاهدات التي تتناول حماية البيئة هو الجوانب التقنية والعلمية، و لاسيما في المراحل التحضيرية والتحضيرية للمعاهدة من حيث إعداد اللجان والخبراء والعلماء المتخصصين والمنظمات المتخصصة في الجوانب العلمية والتقنية، وهذا ما تم عند التحضير لاتفاق عام ١٩٩٢ م بشأن تغير المناخ، حيث كان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور بارز في تقديم المساعدة القانونية والتقنية من خلال خبراء البرنامج

---

١٥٥ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية: برنامج الامم المتحدة للبيئة،
https://www.iaea.org/ar/alkhadamat/barnamaj-alumam-almutahidat-lilbiya

١٥٦ - د. صلاح البصيصي: المعاهدات الدولية والرقابة عليها في ظل الدستور العراقي الجديد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، الاصدار ١٢، المجلد٢، ٢٠٠٩، ص٢٤١.

عند صياغة المعاهدة، يوجد حالياً حوالي ٥٠٠ اتفاقية بيئية دولية، منها ثلاثمائة وثلاثة وعشرون (٧٠٪) ذات طبيعة إقليمية و٦٠٪ من هذه الاتفاقيات تشير إلى الفترة من عام ١٩٧٢ م إلى الفترة الحالية، حيث استأثرت بالنصيب الاكبر من الاتفاقيات لحماية للوسط البحري من إفاقيات حماية البيئة الدولية، وذلك بما يعادل (٤٠٪) من جميع الاتفاقيات البيئية حول العالم، وما يجذب الانتباه في المعاهدات الدولية بشأن حماية البيئة هو ظهور (الاتفاقيات الإطارية). وقد تم استخدام هذا المفهوم لأول مرة في ختام معاهدة التعاون الأمازوني في يوليو ١٩٧٨[١٥٧]. ويجد الباحث أنّ كل هذه الاتفاقيات الدولية او الاقليمية المعنية بحماية البيئة قد وفرت غطاءً قانونياً لحماية البيئة الا ان ما يلاحظ هنا هو عدم وجود اتفاقية دولية مختصة بالتصدي لجريمة الإبادة البيئية وتجريمها وقد يكون السبب هنا مرتبط بمصالح الدول وحمايتها.

المطلب الثالث

جهود المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة جريمة الابادة البيئية

المحكمة الجنائية الدولية (ICC) هي محكمة دائمة أُنشِأتْ بموجب نظام روما الأساس، تم تأسيس هذا الميثاق في عام ١٩٩٨ ويتكون من ١٢٨ مقالة. بدأت المحكمة عملها في ١ يوليو ٢٠٠٢ م، ومقرها في لاهاي في هولندا، والمحكمة الجنائية الدولية (ICC) هي محكمة دائمة ومستقلة، لها ولاية قضائية على مرتكبي الجرائم الخطيرة، يمتد اختصاصها بموجب المادة ٥ من نظام روما الأساس إلى الجرائم التالية:

-جريمة الإبادة الجماعية.

-الجرائم ضد الإنسانية.

-جرائم الحرب.

-جريمة العدوان[١٥٨].

و على الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية ليست هيئة تابعة للأمم المتحدة، فإن علاقتها مع المحكمة الجنائية الدولية تنظمها اتفاقية تعتمدها جمعية الدول الأطراف على النحو المنصوص عليه في المادة الثانية من النظام الأساسي لنظام روما الأساسي لعام ١٩٩٨م الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية والعلاقة هي نفس علاقة الهيئات الأخرى المنشأة بموجب الاتفاقية، والتي تكون أهدافها قريبة من أهداف الأمم المتحدة، بمعنى أنّ الأمم المتحدة تُعدّ أن هذه الهيئات يمكن أن تعمل كجزء من نظامها[١٥٩]. إن جرائم العدوان على البيئة الطبيعية هي أحد أشكال الجرائم الدولية، خاصة إذا استخدمت من قبل دولة لإلحاق الضرر ببلد آخر، وقد

---

١٥٧ - طلال بدر عبد الله الحمداني، مصدر سابق، ص٢٤-٢٥.

١٥٨ - د. معاش سارة: دور القضاء الدولي في حماية البيئة، بحث منشور في كتاب اعمال ملتقى اليات حماية البيئة، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، ٢٠١٧، ص٩٠.

١٥٩ - د. محمود شريف بسيوني: المحكمة الجنائية الدولية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٧٠.

تم التعامل معها في إطار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بسبب العواقب الوخيمة للهجوم على البيئة. تعتبر الإبادة الجماعية للبيئة جريمة دولية خطيرة ومتنامية تتخذ أشكالاً مختلفة[١٦٠]. وقد أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أنها ستبدأ في معالجة الجرائم التي تؤدي إلى تدمير البيئة. وسيظهر المثال الأول للتغيير في سياسة المحكمة الجنائية الدولية في قرارها بشأن القضية المرفوعة ضد دولة كمبوديا بسبب ممارساتها غير القانونية في الاستيلاء على الأراضي، الوثيقة غير مشكوك فيها، وهي خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، على الرغم من أنها تعتبر توسعًا من جانب المحكمة الجنائية الدولية في نطاق سلطتها، ولكن هذا التوسع إيجابي وضروري.[161] منذ بداية سبتمبر ٢٠١٦، سيتم تمديد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل الجرائم التي تشكل تدمير البيئة، مع إعلان المحكمة الجنائية الدولية أنها ستبدأ في تصنيف الجرائم التي تؤدي إلى تدمير البيئة و إساءة استخدام الأراضي والاستيلاء غير المشروع على الأراضي من قبل أصحابها (الجرائم ضد الإنسانية). ويشكل هذا التصنيف تحولا نوعيا في مجال العدالة البيئية الدولية، يدفع الانتباه إلى الجرائم البيئية ويضعها في فئة الجرائم ضد الإنسانية التي تنظمها اتفاقية روما في المادة ٧ منها. فيما يتعلق بجرائم الاستيلاء على الأراضي التي أرفقتها المحكمة الجنائية في ولايتها القضائية، فإن هذه الجرائم ترتكبها شركات استثمارية خاصة، بدعم وتيسير من الحكومات، مما أدى إلى مصادرة الكثير من الأراضي على مدى السنوات الماضية. مما أدى إلى تهجير الآلاف من الناس والإبادة الجماعية الثقافية ضد مجتمعات السكان الأصليين[١٦٢]. ويجد الباحث أن تدخل المحكمة الجنائية الدولية في التعامل مع جريمة الإبادة البيئية واعتبارها داخله في إطار الجرائم ضد الإنسانية يمثل توسع في ولايتها القضائية بشكل إيجابي، خصوصاً وأن جريمة الابادة البيئية لا تقل خطورة عن الجرائم الأخرى الداخلة في إطار اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

الخاتمة

وفي ختام بحثنا الموسوم (**الجهود الدولية لمكافحة جريمة الابادة البيئية**) توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وهي كالتالي: -

اولاً/ الاستنتاجات: -

١- جريمة الابادة البيئية هي (الاضرار المتعمد من قبل بني البشر بالبيئة الطبيعية لمنطقة ما الى درجة تحول دون تمتع ساكني تلك المنطقة بالبيئة الطبيعية لها بشكل سلمي).

---

١٦٠ د. ناصر عبد الرحيم العلي ود. زياد محمد الوحشات: المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي اثناء النزاعات المسلحة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة١، المجلد١، الجزء١، ٢٠١٦، ص٩٧١.

161 - مؤسسة دبي للمستقبل: المحكمة الجنائية الدولية: الجرائم ضد البيئة هي جرائم ضد الانسانية، https://mostaqbal.ae/international-criminal-court-crimes-against-the-environment-are-crimes-against-humanity/ (٢٠١٨/١١/٢٠)

١٦٢ - د. معاش سارة، مصدر سابق، ص٩١-٩٢.

٢- الجريمة البيئية يمكن ان تتحقق بارتكاب افعال تضر بالبيئة بشكل كبير تحيل دون التمتع بالبيئة الطبيعية كما يمكن ان تأخذ شكل الامتناع عن القيام بالرد الضروري من جانب الجهة المسؤولة عن حماية البيئة تجاه اي انتهاك او اضرار بالبيئة الطبيعية.

٣- ان الخطر الذي يترتب على ارتكاب الافعال المادية لجريمة الابادة البيئية هو أكبر وأكثر خطراً مما هو موجود في بقّية الجرائم كالقتل والسرقة، وكذلك الضرر المترتب عليها يعتبر أكبر واوسع انتشاراً حيث يشمل بضرره البشرية جمعاء.

٤- الركن المعنوي في الجرائم البيئية العادية يمكن ان يأخذ صورة عدم الاحتياط او الإهمال او عدم مراعاة القوانين البيئية، إلاّ أنّ الأمر مختلف، فيما يتعلق بجريمة الابادة البيئية حيث أنّ الضرر أكبر واوسع انتشاراً ويمكن أن يمتد الى أقاليم دول أُخرى، كما يكمن أنّ يأخذ صورة احدى وسائل الحرب.

٥- الركن الشرعي (القانوني) لجريمة الابادة البيئية متوفر، ألاّ أنهُ على الرغم من كثرة التشريعات والقوانين وكذلك الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تتعلق بجريمة الابادة البيئية، تشكل احياناً سبباً لأرباك القاضي الوطني او حتى القاضي الدولي عند محاولة اصدار احكام تتعلق بهذه الجريمة.

٦- أن الدعامة الدولية في الجريمة البيئية مهمة جدا، ويمكن أن تكون سببا لتعبئة المجتمع الدولي لوقف كل جريمة بيئية وردع المجرم مهما كانت جنسيته او صفته.

٧- برنامج الامم المتحدة للبيئة قد أسهم بشكل كبير في تغيير واقع الحماية البيئية من خلال تطوير القانون البيئي والمساهمة في انفاذه، او المساهمة في تنظيم المنتديات الحكومية او الدولية لأبرام الاتفاقيات البيئية الدولية الشارعة وكذلك المبادئ التوجيهية للتصدي للتحديات البيئية الدولية ومن اهمها جريمة الابادة البيئية.

٨- ان كل الاتفاقيات الدولية او الاقليمية المعنية بحماية البيئة قد وفرتْ غطاءً قانونياً لحماية البيئة الا ان ما يلاحظ هنا هو عدم وجود اتفاقية دولية مختصة بالتصدي لجريمة الابادة البيئية وتجريمها وقد يكون السبب هنا مرتبط بمصالح الدول وحمايتها.

٩- أن تدخل المحكمة الجنائية الدولية في التعامل مع جريمة الإبادة البيئية واعتبارها داخله في إطار الجرائم ضد الإنسانية يمثل توسع في ولايتها القضائية بشكل إيجابي، خصوصاً وأن جريمة الابادة البيئية لا تقل خطورة عن الجرائم الأخرى الداخلة في إطار اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً/ المقترحات:

١- وهنا يطالب الباحث بتشديد المسؤولية عن الجريمة بان تكون شاملة النية والاهمال وهذا من شأنه أن يخلقَ واجب الرعاية في أحداث الإيكولوجية التي تحدث بشكل طبيعي وكذلك خلق المسؤولية الجنائية عن الإبادة الجماعية التي تسببها الإنسان.

٢- يطالب الباحث بضرورة ابرام اتفاقية دولية خاصة بشكل مباشر بتجريم الابادة البيئية عوضاً عن الاحكام المبعثرة المنتشرة بين الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة بشكل عام.

المصادر

المصادر باللغة العربية: -

اولاً/ الكتب:

١- ابتسام سعيد الملكاوي: جريمة تلويث البيئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

٢- د. عادل ماهر الالفي: الحماية الجنائية للبيئة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٩.

٣- سهيل حسين الفتلاوي: الموجز في القانون الدولي العام، ط١، دار الثقافة لنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩.

٤- عبد الله علي عبو: دور القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان، دار دجلة، الأردن، 2008.

٥- علي حسين خلف و د. سلطان عبد القادر الشاوي: المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد, ١٩٨٢.

٦- محمد علي سكيكر: الوجيز في جرائم البيئة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٨.

٧- محمود شريف بسيوني: المحكمة الجنائية الدولية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤.

٨- محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات ـ القسم العام، ط١٠، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤.

ثانياً/ الرسائل الجامعية:

١- بو غالم يوسف: المسائلة عن الجرائم البيئية في القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر-١-، ٢٠١٤.

٢- طلال بدر عبد الله الحمداني: دور برنامج الامم المتحدة للبيئة في حماية البيئة الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٤.

ثالثاً/ المجلات والمنشورات:

١- راضية مشري: المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي عن الجريمة البيئية، مداخلة في المؤتمر الدولي حول " النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري "، يومي ٩-١٠ ديسمبر ٢٠١٣، مخبر الدراسات القانونية البيئية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، ٢٠١٣.

٢- د. صلاح البصيصي: المعاهدات الدولية والرقابة عليها في ظل الدستور العراقي الجديد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، الاصدار١٢، المجلد٢، ٢٠٠٩.

٣- م. م. مازن خلف ناصر: الأحكام القانونية الخاصة في مجال التلوث البيئي، مجلة كلية الحقوق/ جامعة النهرين، المجلد: ١٦ الاصدار: ٤، ٢٠١٤.

٤- د. معاش سارة: دور القضاء الدولي في حماية البيئة، بحث منشور في كتاب اعمال ملتقى اليات حماية البيئة، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، ٢٠١٧.

٥- د. ناصر عبد الرحيم العلي ود. زياد محمد الوحشات: المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي اثناء النزاعات المسلحة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة١، المجلد١، الجزء١، ٢٠١٦.

رابعاً/ منشورات الامم المتحدة:

١- الامم المتحدة: برنامج الامم المتحدة للبيئة، https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-/rule-of-law/united-nations-environment-programme (٢٠١٨/١٢/٢٣).

٢- الامم المتحدة: وثائق الامم المتحدة، البيئة، مكتبة داغ همرشولد، http://research.un.org/ar/docs/environment/unep (٢٠١٨/١٢/٢٣).

٣- الوكالة الدولية للطاقة الذرية: برنامج الامم المتحدة للبيئة، https://www.iaea.org/ar/alkhadamat/barnamaj-alumam-almutahidat-lilbiya.

خامساً /المصادر من شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت:

١- تقرير متاح على الرابط التالي: https://www.unenvironment.org/ar/node/651.

٢- مؤسسة دبي للمستقبل: المحكمة الجنائية الدولية: الجرائم ضد البيئة هي جرائم ضد الانسانية، https://mostaqbal.ae/international-criminal-court-crimes-against-the-environment-are-crimes-against-humanity/ (20/11/2018).

٣- eradicating ecocide: Ecocide Law, research available at the web site: (https://eradicatingecocide.com/the-law/the-elements/ (22/12/2018.

٤- Forensic Architecture-Department of Visual Cultures-Goldsmiths, University of London: ECOCIDE IN INDONESIA, https://www.forensic-architecture.org/case/ecocide-indonesia/ (8/12/2018).

٥- (https://www.dictionary.com/browse/ecocide (8/12/2018.

٦- MERRIAM-WEBSTER DICTIONARIE: ecocide, https://www.merriam-webster.com/dictionary/ecocide (8/12/2018).

٧- MISSION LIFEFORCE: ecocide law, https://www.missionlifeforce.org/ecocide-law/

Wikipedia:Ecocide,https://en.wikipedia.org/wiki/Ecocide#cite_note-:0-9

سادساً/ المصادر باللغة الانكليزية والفرنسية:

1- Forensic Architecture-Department of Visual Cultures-Goldsmiths, University of London: ECOCIDE IN INDONESIA, https://www.forensic-architecture.org/case/ecocide-indonesia/ (8/12/2018).

2- Marisa Fonseca: Vers une reconnaissance de l'écocide?, Février 2018, http://www.lafabriqueecologique.fr/ecocide (23/12/2018).

3- Mark Allan Gray: The International Crime Of Ecocide, California Western International Law Journal, Vol. 26 [1995], No. 2, Art. 3.